القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS-II/PC-3/DT/10-A
23 سبتمبر 2005
الأصل: بالإنكليزية

رئيس اللجنة الفرعية ألف (إدارة الإنترنت)

الفصل الثالث: إدارة الإنترنت

ورقة مقدمة من الرئيس

1 مقدمة

39. **نحن نؤكد من جديد على المبادئ** التي أعلنت في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في ديسمبر 2003، من أن الإدارة الدولية للإنترنت ينبغي أن تكون متعددة الأطراف، وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة التعدد اللغوي.

40. **ونشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG). **ونوجه الشكر** لرئيس الفريق وأعضائه على ما قاموا به من عمل وعلى تقريرهم.

41. **ونأخذ علماً** بتقرير فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت الذي بذل قصارى جهده لوضع تعريف عملي لإدارة الإنترنت. فقد ساعد في تحديد قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت. كذلك فقد ساعد التقرير على بلورة فهمنا لأدوار ومسؤوليات الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، وغيرها من المنتديات، كل في مجال عمله، وكذلك أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

42. إن إدارة الإنترنت هي تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها.

2. أصحاب المصلحة

43. **نحن نؤكد من جديد** أن إدارة الإنترنت تشمل قضايا السياسات التقنية والعامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

أ) أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

ب) أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

ج) أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي أن يواصل القيام بهذا الدور؛

د) أن المنظمات الحكومية الدولية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور؛

هـ) أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية، المتصلة بالإنترنت وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور.

44. ونحن نسعى إلى تحسين التنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها. وينبغي اتباع منهج تعدد أصحاب المصلحة، بقدر الإمكان، على جميع المستويات.

3. قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت

3 أ) البنية التحتية للموارد الحاسمة للإنترنت وإدارتها

45. ونحن نقر، لأسباب تاريخية، فأن التفويض بإدخال التغييرات في نظام ملف المنطقة الجذرية للإنترنت قد استقر لدى حكومة واحدة. **ونعرب عن تقديرنا** للأسلوب الذي عولجت به هذه المهمة ونعترف بالأولوية التي أعطيت لأمن الإنترنت واستقرارها واستمراريتها.

46. ونحن نحاول جاهدين إيجاد مرحلة انتقالية وصولاً إلى نموذج جديد للتعاون يساعد على تنفيذ "مبادئ جنيف" بشأن دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن تقوم الترتيبات المؤسسية لإدارة الإنترنت على أساس يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والشفافية وتعددية الأطراف، مع مزيد من التأكيد على المصالح المتعلقة بالسياسات العامة لجميع الحكومات، وعلى توضيح العلاقات فيما بين مختلف العناصر الفاعلة.

47. ونحن نسعى لضمان النفاذ المتوازن إلى بروتوكول للإنترنت يتناول مسألة الموارد على أساس جغرافي.

48. ونحن نعترف بالحاجة إلى وضع سياسات بشأن إدارة حيز أسماء النطاقات وموالاة تطويره.

3 ب) قضايا السياسة العامة المتصلة باستعمال الإنترنت

49. إننا نسعى للتصدي للتهديدات المتزايدة لاستقرار الإنترنت وأمنها. **ونؤكد من جديد** على ضرورة الترويج لثقافة عالمية للأمن السيبراني، وعلى تطوير هذه السياسة وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي مساندة هذه الجهود من خلال زيادة التعاون الدولي. ومن الأهمية بمكان، تعزيز الأمن وضمان الحماية للبيانات والخصوصية، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، مع تعزيز النفاذ والتجارة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تراعى هذه الثقافة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد وأن تحترم الجوانب ذات الوجهة الإنمائية لمجتمع المعلومات.

50. ونحن نؤكد الحاجة إلى تطوير أدوات فعالة وآليات تتسم بالكفاءة من أجل ملاحقة الجرائم التي تستخدم فيها الوسائل التكنولوجية، والتي ترتكب في إطار ولاية قضائية واحدة وتؤثر على ولاية قضائية أخرى. **وندعو الحكومات،** إلى أن تواصل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تطوير أدوات وآليات مناسبة، بما في ذلك إبرام المعاهدات وتعزيز التعاون، من أجل تيسير إجراء تحقيقات جنائية فعالة وملاحقة مرتكبي الجرائم في الحيز السيبراني وكذلك الشبكات والموارد التكنولوجية المستخدمة في هذه الجرائم. وينبغي أن تعالج هذه الإجراءات مشكلة الولاية القضائية عبر الحدود، بغض النظر عن الإقليم الذي ارتكبت فيه الجريمة و/أو موقع الوسيلة التكنولوجية المستعملة فيها، مع مراعاة احترام السيادة في الوقت نفسه.

51. **ونحن مصممون على أن نتعامل بصورة فعالة** مع المشكلة الكبيرة والمتزايدة التي يثيرها البريد الإلكتروني التطفلي. **وندعو الحكومات**، إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين في اعتماد نهج متعدد الجوانب لمكافحة البريد الإلكتروني التطفلي. ويتطلب ذلك:

أ) توفير التشريعات ووسائل الإنفاذ المناسبة؛

ب) تطوير تدابير تقنية؛

ج) إقامة شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة؛

د) زيادة الوعي وتثقيف المستعملين بتدابير مكافحة البريد الإلكتروني التطفلي.

هـ) وضع نهج عالمي ومنسق لمواجهة المشكلة.

52. **ونحن نؤكد من جديد** التزامنا بحرية السعي للحصول على المعلومات وتلقيها وتقديمها واستعمالها من أجل خلق المعارف وتراكمها ونشرها. **ونحث** على أن تراعى التدابير التي تتخذ لضمان استقرار الإنترنت وأمنها، ومحاربة الجرائم السبرانية ومكافحة البريد الإلكتروني التطفلي، وعدم انتهاك الأحكام المتعلقة بحرية التعبير بصورتها الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

53. **ونحن نشجع** الحكومات التي اعتمدت تشريعات بشأن الخصوصية و/أو حماية البيانات على تنسيق هذه التدابير، وإنفاذها، بالتعاون مع البلدان الأخرى، **وندعو الحكومات** التي لم تضع بعد مثل هذه التدابير إلى النظر في وضعها، بمشاركة أصحاب المصلحة.

54. **ونحن ندعو** إلى تطوير المتطلبات المتعلقة بالسياسات والخصوصية المتعلقين بأنظمة المصادقة الإلكترونية العالمية من خلال عملية يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة.

55. **ونلاحظ مع الارتياح** الحجم والقيمة المتزايدين للسلع والخدمات المشتراة بأسلوب التجارة الإلكترونية، سواء داخل الحدود الوطنية أو عبر تلك الحدود. **وندعو** إلى وضع قوانين لحماية المستهلك وآليات لحماية حقوق المستهلك في أثناء شراء السلع والخدمات بأسلوب الاتصال المباشر على شبكة الإنترنت، وإلى زيادة التعاون الدولي من أجل تيسير زيادة إمكانات التجارة الإلكترونية وثقة المستهلك فيها.

4. التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية

56. **نؤكد من جديد** التزامنا بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية، وضمان التنمية المتناغمة والمنصفة والعادلة للجميع، لا سيما هؤلاء الذين يتعرضون للإهمال فيتخلفون عن الركب ويعانون مزيداً من التهميش.

57. **ونرى** أنه ينبغي إصلاح التقاسم غير المتكافئ لأعباء تكلفة التوصيل الدولي لشبكة الإنترنت وذلك عن طريق إجراء المزيد من الحوار. وندعو إلى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة، وذلك عن طريق:

أ) تخفيض تكاليف الإنترنت الدولية التي تتقاضاها الهيئات الأساسية لتقديم الخدمة، والعمل، ضمن جملة أمور، على دعم إنشاء وتطوير هيئات إقليمية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط التبادل عبر الإنترنت بغية تخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة؛

ب) تشجيع الاتحاد على مواصلة دراسة مسألة التوصيل الدولي للإنترنت باعتبارها مسألة عاجلة من أجل وضع التوصيات الملائمة؛

ج) استحداث معدات منخفضة التكلفة، مثل أجهزة الحاسوب، لاستخدامها في البلدان النامية بصفة خاصة.

58. **وسنعمل من أجل تعزيز** مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في آليات إدارة الإنترنت، وسيشمل ذلك إتاحة موارد كافية لبناء القدرات في طائفة من المجالات ذات الصلة بإدارة الإنترنت على الصعيد الوطني وضمان المشاركة الفعّالة في الإدارة العالمية للإنترنت، من أجل البلدان النامية في المقام الأول.

59. **ونحث** المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية الحكومية ذات الصلة، من أجل تمكين جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في البلدان النامية، من الانتفاع بفرص المشاركة في قرارات السياسات التي تؤثر فيهم، وتعزيز هذه المشاركة ودعمها.

60. **ونلتزم بالعمل الجاد** من أجل إرساء التعددية اللغوية على الإنترنت، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية متعددة الأطراف تتسم بالشفافية والديمقراطية، وتشمل الحكومات وجميع أصحاب المصلحة. **وسنعمل بوجه خاص على تسريع** عملية إدخال التعددية اللغوية في مجال أسماء الميادين بما في ذلك عناوين البريد الإلكتروني والبحث عن الكلمات الدالة.

61. **ونحن نسلّم** بأن البيئة التمكينية على الصعيدين الوطني والدولي، تنطوي على أهمية أساسية لتنمية مجتمع المعلومات، بما في ذلك تطوير ونشر الإنترنت واستخدامها الأمثل.

5. المتابعة والترتيبات التي يمكن اتخاذها مستقبلاً

62. عند استعراضنا لمدى كفاية الترتيبات المؤسسية الحالية لإدارة الإنترنت ومناقشة السياسات، **اتفقنا** على أن الأمر يقتضي إدخال المزيد من التعديلات لكي تتمشى هذه المسائل المطروحة مع "مبادئ جنيف". وبناء على ذلك، نقترح ما يلي:

- *النهج: اتباع نهج تطوري، تدريجي.*
- *إطار للانتقال من الترتيبات الحالية إلى الترتيبات المستقبلية.*
  - o *وظيفة الإدارة/الإشراف: (النماذج).*
  - o *الاختصاصات والبنى الموصى بها، شريطة الاتفاق على إطار العمل الانتقالي.*
- *إمكان عقد منتدى.*